التطورات السياسية والاقتصادية في العراق بين الحرب العالمية الثانية والثورة العراقية عام 1958م: دراسة تحليلية

م.م. عبدالعزيز صالم احمد

المديرية العامة لتربية الانبار

الملخص:

تناولت هذه الدراسة التحليلية التطورات السياسية والاقتصادية في العراق خلال المدة الممتدة بين الحرب العالمية الثانية (1939–1945م) وثورة 14 تموز/يوليو 1958م، التي شكلت نقطة تحول مهمة في تاريخ العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ركزت الدراسة على استعراض العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في تشكيل هذه التحولات، مع التركيز على تأثيرات الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، ودور القوى الاستعمارية، ولاسيما بريطانيا، في تشكيل السياسات السياسية والاقتصادية للعراق. ومن الناحية السياسية، أوضحت الدراسة كيف أثرت الحرب العالمية الثانية في تعزيز الهيمنة البريطانية على العراق، ولاسيما في ظل محاولة انقلاب 1941م التي قام بها رشيد عالي الكيلاني، التي باءت بالفشل؛ نتيجة التدخل العسكري البريطاني المباشر. واستعرضت الدراسة تصاعد الحركات القومية واليسارية التي رفضت النفوذ البريطاني وطالبت بالاستقلال السياسي والاجتماعي، مما مهد الطريق للثورة العراقية عام 1958.

واقتصاديا، ركزت الدراسة على التحولات التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أصبح النفط المصدر الرئيس للدخل الوطني، إلا أنه في الوقت نفسه أسهم في تعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية. وأشار البحث إلى الفشل في تحقيق توزيع عادل للثروة، على الرغم من تنفيذ بعض المشاريع التنموية في مجالات البنية التحتية والتعليم. إذ تناولت الدراسة تأثير شركات النفط الغربية على الاقتصاد العراقي والسياسة الداخلية. وفي إطار السياسة الإقليمية والدولية، أبرزت الدراسة تأثير الحرب الباردة والتحالفات الدولية، وبالأخص انضمام العراق إلى حلف بغداد المدعوم من الغرب، الذي زاد من استياء الحركات السياسية الوطنية التي تأثرت بالأفكار القومية العربية والناصرية. ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة، أدى التوتر السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى ثورة 1958م التي أنهت النظام الملكي وأعلنت الجمهورية، مع تحول العراق إلى لاعب محوري في السياسة العربية.

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

وفي النهاية، خلصت الدراسة إلى أن التحولات التي شهدها العراق في هذه المدة كانت نتيجة تفاعل معقد بين العوامل الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية. وقد شكلت ثورة 1958م ذروة لهذه التوترات، إذ أدت إلى تغيير جذري في النظام السياسي وتحول في السياسات الداخلية والخارجية للعراق.

الكلمات المفتاحية: التطورات السياسية، التطورات الاقتصادية، الحرب العالمية الثانية، الملكية العراقية، حركات قومية، حلف بغداد، النفط العراقي.

The Political and Economic Developments in Iraq between World War II and the 1958 Iraqi Revolution:

an Analytical Study

Abdulaziz Saleh Ahmed
General Directorate of Anbar Education

Abstract:

This analytical study examines the political and economic developments in Iraq between World War II (1939-1945) and the Iraqi Revolution of July 14, 1958, which marked a critical turning point in Iraq's political and social history. The study focuses on both internal and external factors contributing to these transformations, with a particular emphasis on the impact of World War II, the Cold War, and the role of colonial powers, Politically, the study illustrates how World War II reinforced British dominance over Iraq, especially in the aftermath of the failed 1941 coup led by Rashid Ali al-Kilani، which was crushed by British military intervention. The research also highlights the rise of nationalist and leftist movements that opposed British influence and demanded political and social independence, laying the groundwork for the 1958 Iraqi Revolution.

Economically the study analyzes Iraq's post-World War II economic shifts, where oil became the primary source of national income. However, this economic development exacerbated social inequality, as wealth distribution remained uneven despite some developmental projects in infrastructure and education. The study also addresses the significant influence of Western oil companies on Iraq's economy and internal politics.

In terms of regional and international politics, the study underscores the influence of the Cold War and international alliances، particularly Iraq's participation in the Western-backed Baghdad Pact. This alliance further alienated nationalist political movements، which were influenced by Arab nationalism and Nasserism. The combined pressures of political and social discontent ultimately culminated in the 1958 revolution, which ended the monarchy and declared the republic, with Iraq emerging as a key player in Arab politics.

In conclusion the study finds that the transformations in Iraq during this period resulted from a complex interplay of internal and external political and economic factors. The 1958 Revolution was the climax of these tensions, leading to a radical change in Iraq's political system and a shift in both domestic and foreign policies.

Keywords: Political developments, Economic developments, World War II، Iraqi monarchy, Nationalist movements, Baghdad Pact, Iraqi oil.

المقدمة:

شهد العراق خلال المدة الممتدة بين الحرب العالمية الثانية وثورة 14 تموز/يوليو 1958 م تحولات سياسية واقتصادية عميقة، كانت لها آثار بعيدة المدى على مستقبل البلاد. هذه الحقبة الزمنية تمثل إحدى أكثر الحقب تقلبا في تاريخ العراق الحديث، إذ تداخلت فيها العوامل الداخلية والخارجية بشكل معقد لتشكيل واقع سياسي واقتصادي جديد. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، أصبح العراق ساحة للصراع بين القوى العظمى، ولاسيما بين بريطانيا، التي سعت للحفاظ على نفوذها الاستعماري، والقوى الوطنية والقومية الناشئة التي طالبت بالاستقلال والتحرر(نعمان، 1990، ص110)، ومنذ تأسيسه في عام 1921م، كان العراق تحت النظام الملكي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمصالح البريطانية، سواء بالاتفاقيات السياسية أو السيطرة على الموارد الاقتصادية، ولاسيما النفط. ومع ذلك، فإن التحولات الاقتصادية والسياسية التي تلت الحرب العالمية الثانية أدت إلى تفاقم التوترات الداخلية. فقد واجه النظام الملكي العراقي انتقادات متزايدة من القوى السياسية الوطنية، التي رأت في التحالف مع بريطانيا عائقا أمام الاستقلال الحقيقي والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. يشير حنا بطاطو إلى أن الاعتماد المتزايد على قطاع النفط "لم يؤد إلى تحسين ظروف المعيشة لغالبية الشعب، مما أدى إلى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء"(بطاطو، 1978، ص298)، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لتلك المدة باستعراض التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق بين الحرب العالمية

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

الثانية وثورة 1958م. وسيتم تسليط الضوء على العوامل الداخلية مثل: الصراعات الطبقية والحركات السياسية الصاعدة، فضلا عن العوامل الخارجية، بما في ذلك الدور البريطاني والتحالفات الدولية وتأثير تلك العوامل على أحداث الثورة التي أدت إلى الإطاحة بالنظام الملكي وإعلان الجمهورية (Sluglett, 1987. P.102) ، إن دراسة هذه الحقبة تكتسب أهمية كبيرة لفهم مسار التحولات التي شهدها العراق في النصف الثاني من القرن العشرين، وكيف أثرت تلك التطورات على تشكيل الدولة العراقية الحديثة. إذ تسلط الضوء على العلاقة بين السياسة الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية، وكيف يمكن للتوترات الداخلية، مدفوعة بالعوامل الخارجية، أن تؤدي إلى تغيرات سياسية جذرية.

مشكلة البحث

شهد العراق خلال المدة الممتدة بين الحرب العالمية الثانية وثورة 1958م تحولات جذرية أثرت على بنيته السياسية والاقتصادية، إلا أن تلك التحولات لم تحدث في إطار تغييرات سلمية أو مخططة، بل جاءت نتيجة تراكمات من الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية التي شكلت المشهد السياسي العراقي. وتعد هذه المرحلة من التاريخ العراقي مليئة بالتحديات التي أظهرت ضعف النظام الملكي في مواجهة المتغيرات الدولية والمحلية، التي تمثلت في تنامي النفوذ البريطاني والاعتماد الكبير على الاقتصاد النفطي، مقابل تصاعد الحركات القومية واليسارية التي طالبت بالتحرر والاستقلال.

ومن هذا المنطلق، تبرز مشكلة البحث في محاولة فهم الأسباب الحقيقية وراء تفجر الأوضاع السياسية والاقتصادية التي أدت في النهاية إلى ثورة 1958م. وعلى الرغم من الجهود الإصلاحية التي قامت بها بعض الحكومات المتعاقبة بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن تلك السياسات لم تكن كافية لتجاوز الأزمات البنيوية التي كانت تعاني منها الدولة العراقية، ولاسيما في ظل غياب العدالة الاجتماعية واستمرار التبعية الاقتصادية لبريطانيا والشركات النفطية الكبرى.

وتتمحور مشكلة البحث حول تحليل العلاقة بين العوامل السياسية والاقتصادية في تلك المدة، وكيف أثرت التوترات الداخلية على الاستقرار السياسي، ودور التدخلات الأجنبية في تأجيج تلك الصراعات. ويعد فشل النظام الملكي في التكيف مع المطالب الشعبية بالتغيير والإصلاح جزءا أساسا من هذه المشكلة، إذ أدى تزايد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وتهميش قطاعات واسعة من الشعب إلى خلق حالة من الاستياء والاضطرابات السياسية التي انتهت بالإطاحة بالنظام الملكي. يهدف البحث إلى استكشاف هذه الديناميات المعقدة عبر دراسة معمقة للأحداث

والتوجهات التي سبقت الثورة، مع التركيز على التداخل بين العوامل الاقتصادية والسياسية في دفع العراق نحو التغيير الجذري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على واحدة من أكثر الحقب تأثيرا في تاريخ العراق الحديث، وهي المرحلة الممتدة بين الحرب العالمية الثانية وثورة 1958م. تتناول الدراسة تحليلا شاملا للعوامل السياسية والاقتصادية التي شكلت مسار الأحداث في تلك الحقبة الزمنية، ولا تزال آثارها واضحة في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراق المعاصر. إن فهم تلك التحولات يعد أمرا جوهريا لفهم طبيعة التحديات التي واجهتها الدولة العراقية في المدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكيف أثرت تلك التحديات في التحولات الكبرى التي أدت إلى تغيير النظام السياسي بشكل جذري. وأهمية هذه الدراسة تتجاوز مجرد استعراض الأحداث التاريخية، إذ تسعى إلى تقديم تفسير معمق للعلاقة بين العوامل السياسية والاقتصادية وتأثير التدخلات الخارجية على القرارات الداخلية. وبتحليل دور القوى الاستعمارية، ولاسيما بريطانيا، والسيطرة على الموارد النفطية، توفر الدراسة فهما لكيفية تطور الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الخارجية، وما أسفرت عنه تلك السياسات من تفاقم الفجوة الاجتماعية وتزايد الاضطرابات السياسية.

فضلا عن ذلك، تسهم هذه الدراسة في سد فجوة معرفية في الأدبيات المتعلقة بتاريخ العراق، إذ تركز على التفاعل المعقد بين العوامل السياسية والاقتصادية التي سبقت ثورة 1958. وهي بذلك تضع الأساس لفهم أفضل للسياقات التاريخية التي أثرت في تشكيل الهوية السياسية والاجتماعية للعراق المعاصر. وتقدم الدراسة أيضا رؤية شاملة للمسارات التي اتخذتها الحركات القومية واليسارية في تصديها للنظام الملكي وللنفوذ البريطاني، وهو موضوع بالغ الأهمية لفهم التحولات السياسية والاجتماعية في العراق.

وتبرز أهمية الدراسة أيضا في تقديمها تحليلا أكاديميا يستند إلى مصادر متعددة وموثوقة، مما يسهم في إثراء الدراسات المستقبلية المتعلقة بتاريخ العراق، والسياسات الاقتصادية في ظل الهيمنة الاستعمارية، وديناميات الصراع بين القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمق للتطورات السياسية والاقتصادية في العراق خلال المدة ما بين الحرب العالمية الثانية وثورة 1958م، باستكشاف العوامل التي أدت إلى التحولات الجذرية التي شهدتها البلاد. ومن بين الأهداف الرئيسة للدراسة ما يأتي:

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

1. تحليل تأثير الحرب العالمية الثانية على السياسة العراقية: تسعى الدراسة إلى فهم كيفية تأثير الحرب العالمية الثانية على النظام السياسي العراقي، ولاسيما فيما يتعلق بتعزيز النفوذ البريطاني في العراق، ومحاولة تحليل تداعيات هذا النفوذ على الاستقرار الداخلي وتنامي الحركات المناهضة له.

2. دراسة التحولات الاقتصادية مع التركيز على دور النفط: تهدف الدراسة إلى تحليل التحولات الاقتصادية التي شهدها العراق في تلك المدة، مع التركيز على الدور المتزايد للنفط في الاقتصاد الوطني. وسيتم استكشاف كيفية توجيه الموارد النفطية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، فضلا عن انعكاساتها على توزيع الثروة وتعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

3. فحص تطور الحركات السياسية والقومية: تهدف الدراسة إلى دراسة صعود الحركات القومية واليسارية التي طالبت بالتحرر الوطني والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وكيف تفاعلت تلك الحركات مع النظام الملكي ومع القوى الأجنبية، ولاسيما بريطانيا. وتسعى إلى فهم العلاقة بين تلك الحركات والثورة العراقية في عام 1958م.

4. تقييم دور التدخلات الخارجية في صنع القرار السياسي الداخلي: تهدف الدراسة إلى تحليل مدى تأثير التدخلات الخارجية، ولاسيما البريطانية والأمريكية، في صنع القرار السياسي في العراق، ودورها في الحفاظ على النظام الملكي أو تأجيج المعارضة له. ودور التحالفات الإقليمية والدولية، مثل: حلف بغداد، في تعزيز أو إضعاف الاستقرار السياسي في العراق.

5. تقديم رؤية شاملة لأسباب ثورة 1958م: تسعى الدراسة إلى تقديم تفسير متكامل للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى اندلاع ثورة 1958م، بربط تلك العوامل بالصراعات الطبقية، وتنامي الغضب الشعبي من النظام الملكي وتبعيته للقوى الاستعمارية.

6. استكشاف آثار ثورة 1958م على السياسة العراقية: تهدف الدراسة إلى فهم نتائج الثورة على السياسة الداخلية والخارجية للعراق، وكيف غيرت مسار البلاد من نظام ملكي إلى جمهوري، مع التركيز على التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تلتها.

وبتحقيق تلك الأهداف، تسعى الدراسة إلى تقديم مساهمة علمية ذات قيمة لفهم العلاقات المعقدة بين العوامل الداخلية والخارجية في تلك المدة الحاسمة من تاريخ العراق، وتوفير إطار تحليلي يمكن بوساطته دراسة تفاعلات السياسة والاقتصاد في سياقات مشابهة.

الفصل الأول

التطورات السياسية في العراق بين الحرب العالمية الثانية وثورة 1958م

شهد العراق بين الحرب العالمية الثانية (1939–1945م) وثورة 14 تموز/يوليو 1958م تحولات سياسية كبيرة كان لها أثر عميق على مستقبل البلاد. تلك المدة كانت مليئة بالتناقضات بين القوى الاستعمارية التي حاولت الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في العراق، وبين الحركات الوطنية والقومية التي نشأت لتعبر عن رفضها للتبعية الأجنبية وتطلعها إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي (Eppel, 2009, P.22)، وعلى الرغم من الدور الكبير الذي أدته بريطانيا في التأثير على السياسة الداخلية للعراق، إلا أن تزايد الحركات الشعبية والوطنية في البلاد أدى في نهاية المطاف إلى ثورة 1958م التي أسست لحقبة جديدة في تاريخ العراق (الحسني، 2003، ص56).

المبحث الأول

النفوذ البريطاني وتأثير الحرب العالمية الثانية على العراق

اولا: النفوذ البريطاني في العراق

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة تحت الانتداب البريطاني في عام 1920م، كانت بريطانيا تؤدي دورا رئيسا في تشكيل السياسات الداخلية والخارجية للعراق. واستمر هذا النفوذ حتى بعد إعلان الاستقلال الشكلي للعراق في عام 1932م. وكان هذا النفوذ مدعوما بمصالح بريطانيا الاستراتيجية، التي كانت تعتمد بشكل كبير على النفط العراقي، الذي كان يشكل عنصرا حيويا لدعم المجهود الحربي البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية(Davis, 2005, P.45).

وكانت بريطانيا تنظر إلى العراق كجزء أساس من استراتيجيتها في الشرق الأوسط، ولاسيما بسبب موقعه الجغرافي وموارده الطبيعية الهائلة. وفي هذا السياق، أشار بيتر سلاگلت إلى أن "الموارد النفطية للعراق كانت جزءا أساسا من الترتيبات البريطانية في المنطقة، حيث دعمت الإمبراطورية البريطانية جيوشها عبر الاستفادة من نفط الشرق الأوسط" (Sluglett, 1987, P.91)، ولتأمين نفوذها، عملت بريطانيا على دعم النظام الملكي العراقي وتشكيل حكومات موالية لها، وكان من ضمنها حكومة نوري السعيد التي أدت دورا محوريا في الحفاظ على العلاقات مع بريطانيا وتسهيل استغلال النفط العراقي لصالحها (الدوري، 2004، ص117).

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

ثانيا: تأثير الحرب العالمية الثانية على السياسة الداخلية

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939، أصبحت السياسة الداخلية للعراق ميدانا للصراع بين القوى السياسية المختلفة. وحاولت بعض الفئات العراقية استغلال الاضطرابات العالمية لتحقيق الاستقلال الكامل عن النفوذ البريطاني. وفي عام 1941، قاد رشيد عالي الكيلاني محاولة انقلابية (حركة مايس) للإطاحة بالحكومة الموالية لبريطانيا وتشكيل حكومة أكثر استقلالية. إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل بعد تدخل عسكري مباشر من القوات البريطانية، التي قامت بإعادة السيطرة على البلاد ودعم النظام الملكي. ووفقا لحنا بطاطو، فإن "فشل انقلاب الكيلاني أدى إلى تعزيز النفوذ البريطاني وتقييد الحركات السياسية الوطنية التي كانت تطالب بالاستقلال"(بطاطو، 1978، ص273)، وعلى الرغم من أن هذا التدخل العسكري ساعد بريطانيا في استعادة سيطرتها على العراق، إلا أنه أدى إلى تصاعد التوترات الوطنية والقومية في البلاد، مما أسهم في زيادة الغضب الشعبي تجاه التبعية لبريطانيا (Simons, 2004, P.98).

المبحث الثاني

صعود الحركات الوطنية والقومية ودور الجيش العراقي

اولا: صعود الحركات الوطنية والقومية بعد الحرب العالمية الثانية

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، شهد العراق تصاعدا في الحركات الوطنية والقومية التي طالبت بالتحرر من النفوذ البريطاني وإجراء إصلاحات جذرية في النظام السياسي والاجتماعي. وكان الشعب العراقي يشعر بالإحباط من النظام الملكي، الذي أصبح ينظر إليه على أنه أداة بيد البريطانيين، غير قادر على تلبية تطلعات الشعب. وكان الحزب الشيوعي العراقي واحدا من أبرز هذه القوى السياسية التي أدت دورا محوريا في التعبير عن الغضب الشعبي ضد السياسات الملكي(Eppel, 2009, P.42) وتعد الحركات القومية التي استلهمت أفكارها من القومية العربية والاشتراكية جزءا أساسا من تصاعد النشاط السياسي في البلاد. وأشار عبد الله نعمان إلى أن "صعود الحركات اليسارية والقومية كان نتيجة طبيعية للتناقضات العميقة في المجتمع العراقي بين النظام الملكي والنخب المسيطرة من جهة، وقطاعات واسعة من الشعب التي تعاني من الفقر والتهميش من جهة أخرى" (نعمان، 1990، ص115)، وتضافرت جهود الحركات الوطنية والقومية للضغط على النظام الملكي لإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية، إلا أن معارضة تلك

الحركات للنظام الملكي زادت حدة التوترات الداخلية، وأدت في نهاية المطاف إلى تصاعد الاضطرابات السياسية التي شكلت الشرارة الأولى للثورة في البلاد.

ثانيا: حلف بغداد وتأثير الحرب الباردة على العراق

مع بداية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي 1990، أصبحت منطقة الشرق الأوسط، بما فيها العراق، ساحة للصراع بين القوتين العظيمتين في عام 1955، انضم العراق إلى حلف بغداد، وهو تحالف عسكري أقيم بدعم من الولايات المتحدة وبريطانيا لمواجهة النفوذ السوفيتي المتزايد في المنطقة ويتكون من: تركيا، وايران، وباكستان، وبريطانيا، والولايات المتحدة، والعراق. وعلى الرغم من أن الحكومة الملكية رأت في هذا التحالف وسيلة لتعزيز استقرار العراق على المستوى الدولي، إلا أن الحركات الوطنية والقومية في الداخل رفضت هذا التحالف بشكل قاطع. ووفقا للباحث العراقي عبد الرحمن النقيب، "جاء رفض الشعب العراقي للحلف بوصفه جزءا من موقف أوسع ضد التبعية للغرب والهيمنة الأجنبية" (النقيب، 1990، ص180).

ووفقا لتوبي دودج، "كان انضمام العراق إلى حلف بغداد واحدا من الأسباب الرئيسية التي زادت من التوترات الداخلية وساهمت في تحفيز الحركات المناهضة للحكم الملكي" (Dodge, 2003, P.144)، لقد عدت تلك الحركات أن التحالف مع الغرب ليس إلا استمرارية للتبعية لبريطانيا وأداة للحفاظ على مصالحها الاقتصادية، ولاسيما في قطاع النفط. وأدى هذا الرفض الداخلي إلى عزل النظام الملكي عن القوى السياسية الوطنية وزاد من حدة المعارضة له(Simon, 1996, P.118).

ثالثا: دور الجيش في السياسة العراقية

مع تزايد الاستياء الشعبي من النظام الملكي والتبعية الأجنبية، أصبح الجيش العراقي، الذي كان يمثل أحد أبرز المؤسسات الوطنية، يؤدي دورا متزايدا في الحياة السياسية. منذ عشرينات القرن العشرين، كان الجيش يشكل جزءا من النسيج السياسي العراقي، إلا أن خلال خمسينات القرن العشرين، تزايد دور الجيش في التأثير على القرار السياسي، ولاسيما مع تصاعد الاضطرابات الاجتماعية. وبحلول منتصف خمسينات القرن العشرين، رأى العديد من ضباط الجيش أن النظام الملكي أصبح عاجزا عن تحقيق الإصلاحات التي يحتاجها الشعب (Tripp, 2007, P.102)، إذ اصبح القادة مثل: عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف يمثلون صوت

الغضب الشعبي داخل الجيش، وسعوا إلى استغلال هذا الاستياء لتنفيذ انقلاب عسكري ضد النظام الملكي(نعمان، 1990، ص130).

وفي هذا السياق، رأى فيليب مار أن "تحول الجيش إلى قوة سياسية رئيسية يعكس عدم قدرة النظام الملكي على تلبية مطالب الشعب، وقد استغل قادة الجيش هذا الإحباط الشعبي للقيام بالثورة"(Marr, 2012, P.195). ونتيجة لهذه التطورات، اندلعت ثورة 14 تموز/يوليو 1958م، التي قادها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، والتي أدت إلى الإطاحة بالحكم الملكي وتأسيس الجمهورية العراقية.

المبحث الثالث

ثورة 1958م: نقطة تحول في التاريخ السياسي للعراق

أولا: الأوضاع التي أدت إلى الثورة

كانت ثورة 1958م نتيجة لتراكم طويل من التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها العراق على مدى العقود السابقة. تصاعد المعارضة الشعبية للنظام الملكي؛ بسبب الفقر والفساد وتزايد التبعية للغرب، فضلا عن فشل النظام في تلبية تطلعات الشعب بتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقلال السياسي. كل هذه العوامل أدت إلى ايجاد بيئة مضطربة مهدت الطريق للثورة. لقد كانت الأوضاع الاقتصادية في العراق تعكس تفاوتا كبيرا بين الطبقات، إذ كانت الثروة متركزة في يد نخبة صغيرة، في حين كانت الأغلبية تعيش في ظروف اقتصادية صعبة. هذا التفاوت الاقتصادي كان عاملا رئيسا في تأجيج الغضب الشعبي، ولاسيما في ظل استمرار سيطرة بريطانيا على قطاع النفط، الذي كان يمثل المصدر الرئيس للثروة في العراق. وقد أكد فيليب مار أن "الثورة العراقية كانت تعبيرا عن تراكمات طويلة من الغضب الشعبي والإحباط السياسي، وكانت تهدف إلى التخلص من النفوذ الأجنبي وإقامة نظام سياسي أكثر عدالة"(Marr, 2012, P.210).

ثانيا: نتائج الثورة وتأسيس الجمهورية العراقية

بعد الإطاحة بالنظام الملكي في ثورة 1958م، أعلنت الجمهورية العراقية بقيادة عبد الكريم قاسم. هذه الثورة لم تكن فقط انقلابا عسكريا ضد النظام الملكي، بل كانت أيضا تعبيرا عن رغبة شعبية واسعة في تحقيق الاستقلال الوطني وتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة (الفياض، 1999، ص125)، سعت الحكومة الجديدة إلى تبني سياسات تهدف إلى تأميم النفط وتطبيق إصلاحات

اقتصادية واجتماعية واسعة؛ لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية(Tripp, 2007, P.118)، وأحد أبرز إنجازات الحكومة الجمهورية الجديدة كان تأميم قطاع النفط، الذي كان تحت سيطرة الشركات الأجنبية. وتم اتخاذ خطوات لزيادة الاستفادة من عائدات النفط لصالح الشعب العراقي (Eppel, 2009, P.212)، وتنفيذ مشاريع تنموية تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة. وقد أشار بعض الباحثين إلى أن "سياسات تأميم النفط كانت واحدة من أهم نتائج الثورة، حيث ساهمت في زيادة الإيرادات الوطنية وتمويل مشاريع التنمية"(Sluglett, 1987, P.110).

وشهد العراق بين الحرب العالمية الثانية وثورة 1958م تحولات سياسية عميقة تمثلت في التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في تأجيج التوترات الداخلية وإثارة الحركات السياسية الوطنية والقومية. من السيطرة البريطانية على السياسة العراقية إلى الانضمام إلى حلف بغداد والتدخلات الإقليمية والدولية، كانت هذه العوامل جميعها تصب في خلق بيئة مضطربة أدت في نهاية المطاف إلى الإطاحة بالنظام الملكي وإعلان الجمهورية. تمثل ثورة 1958م نقطة تحول رئيسة في التاريخ السياسي للعراق، إذ أنهت النظام الملكي ووضعت البلاد على مسار جديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية(النقيب، 1990، ص188).

الفصل الثاني

التحولات الاقتصادية في العراق بين الحرب العالمية الثانية وثورة 1958م

شهد الاقتصاد العراقي في المدة بين الحرب العالمية الثانية وثورة 1958م تحولات جوهرية، انمازت بتغيرات كبيرة على مستوى النمو الاقتصادي والتنمية، إلا أن هذه التحولات كانت مرتبطة بشكل وثيق بالتطورات السياسية والنفوذ الأجنبي، ولاسيما في قطاع النفط. اعتمد العراق بشكل متزايد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات الحكومية، وكانت لهذه الاعتمادية تأثيرات مباشرة على توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما أدى إلى تأجيج التوترات الاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تفجير الثورة العراقية عام 1958م. وفي هذا الفصل، سيتم تناول التحولات الاقتصادية في العراق عبر مبحثين رئيسين: تأثير النفط على الاقتصاد العراقي وسياسات التنمية الاقتصادية، ودور الفجوة الاقتصادية والإصلاحات الزراعية في تأجيج الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

المبحث الأول

النفط والسياسات الاقتصادية في العراق بين الحرب العالمية الثانية وثورة 1958م

اولا: تأثير النفط على الاقتصاد العراقي

بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح النفط المحرك الأساس للاقتصاد العراقي. كانت شركات النفط الأجنبية، ولاسيما البريطانية، تسيطر على إنتاج النفط وتسويقه، وهو ما حد من قدرة الحكومة العراقية على التحكم الكامل في مواردها النفطية. لقد كانت السيطرة الأجنبية على النفط واحدة من أبرز العوامل التي قيدت قدرة العراق على تحقيق نمو اقتصادي مستقل ومستدام. وفقا لما ذكره باتريك كلاوسن، "على الرغم من أن العراق كان يمتلك واحدا من أكبر احتياطيات النفط في العالم، إلا أن الحكومات العراقية لم تكن قادرة على الاستفادة الكاملة من هذه الثروة بسبب السيطرة الأجنبية على القطاع" (Clawson, 2000, P.132)، واكدت الدراسات المحلية هذا التحدي(الفياض، 1997، ص45).

وكانت شركات النفط البريطانية، وعلى رأسها شركة النفط العراقية، تدير معظم عمليات استخراج وتسويق النفط العراقي، مما جعل العراق يعتمد على النسب المحددة التي كانت تلك الشركات تمنحها للحكومة العراقية(الفياض، 1997، ص47)، وهذه النسب كانت غير كافية لتمويل مشاريع التنمية التي كانت بحاجة إليها البلاد في مجالات البنية التحتية والتعليم والصحة. فضلا عن ذلك، كان التحالف بين الحكومة العراقية والشركات الأجنبية يقود إلى تصاعد الاستياء الشعبي، إذ بات النفط ينظر إليه كمصدر للتبعية الأجنبية بدلا من كونه ثروة وطنية. ووصف الباحث عبد الحميد الفياض هذا الوضع قائلا: "النفط في العراق كان ينظر إليه كأداة تهيمن من خلالها القوى الاستعمارية على موارد البلاد"(الفياض، 1997، ص47).

ثانيا: سياسات التنمية الاقتصادية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة، ولاسيما في ظل قيادة نوري السعيد، استعمال عائدات النفط لتنفيذ مشاريع تنموية كبرى. كانت الحكومة تسعى إلى تحسين البنية التحتية العامة وتطوير قطاعات مثل: الصحة، والتعليم، والنقل. ومع ذلك، كان النجاح في تلك المشاريع محدودا؛ بسبب الفساد، وسوء إدارة الموارد، وغياب التخطيط الشامل طويل الأمد.

ورأى حنا بطاطو أن "التنمية الاقتصادية في العراق خلال هذه المدة كانت تعتمد بشكل كبير على النفط، ومع ذلك لم تستطع الحكومة تحقيق توزيع عادل للثروة، مما أدى إلى تفاقم الفجوة بين

الطبقات الاجتماعية"(بطاطو، 1978، ص361)، والفشل في توزيع عادل لثروات النفط أدى إلى ايجاد حالة من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، ولاسيما بين الطبقات الدنيا التي لم تستفد من عائدات النفط بشكل مباشر.

ثالثا: الاعتماد المفرط على النفط

كان الاعتماد المفرط على قطاع النفط واحدا من أكبر المشكلات الاقتصادية التي واجهها العراق في تلك المدة. وبفضل النفط، حقق العراق نموا اقتصاديا ملحوظا، إلا أن هذا النمو لم يكن مستداما أو متنوعا. ووفقا لدراسة عبد الله نعمان، "كان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل شبه كامل على النفط، مما جعله عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، ولم تستطع الحكومة توسيع قاعدة الاقتصاد لتشمل قطاعات أخرى مثل الزراعة أو الصناعة" (نعمان، 1990، ص145)، وقد وصف عبد الرحمن النقيب هذا الوضع قائلا: "عدم تنويع مصادر الدخل جعل العراق عرضة للأزمات الاقتصادية، الأمر الذي عرقل تحقيق التنمية المستدامة" (النقيب، 1989، ص150).

وأدت هذه الاعتمادية على النفط إلى تعميق الفجوة بين المناطق الحضرية، التي كانت تستفيد من النمو الاقتصادي، وبين المناطق الريفية التي ظلت تعاني من الفقر والتخلف. فضلا عن أن الحكومة العراقية فشلت في تنويع مصادر الدخل، مما جعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية، سواء في حالة انخفاض أسعار النفط أو في حالة حدوث أزمات دولية تؤثر على صادرات العراق(Halliday, 2005, P.202).

وذكر عبد العزيز الدوري أن "هذا الاعتماد المتزايد على النفط أدى إلى تعرض الاقتصاد العراقي لتقلبات شديدة نتيجة للتغيرات في أسعار النفط، مما عرض البلاد لأزمات اقتصادية دورية"(الدوري، 1982، ص87).

المبحث الثاني

التوزيع غير العادل للثروة والإصلاحات الزراعية

اولا: التوزيع غير العادل للثروة

على الرغم من النمو الاقتصادي الذي شهده العراق بفضل النفط، إلا أن توزيع هذه الثروة كان غير عادل، مما أدى إلى زيادة التوترات الاجتماعية والسياسية. وكانت النخب الحاكمة المرتبطة بالسلطة والشركات الأجنبية تستفيد من عائدات النفط بشكل رئيس، في حين كان غالبية

الشعب العراقي يعاني من الفقر والبطالة. ووفقا لما ذكره باتريك كلاوسن، "كانت عائدات النفط موجهة بشكل كبير إلى الطبقات العليا من المجتمع، مما أدى إلى تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء"(Clawson, 2000, P.140).

وأسهم هذا التوزيع غير العادل للثروة في تغذية الاستياء الشعبي للطبقات الدنيا تجاه الحكومة والنظام الملكي. التي شعرت بالتهميش والاستغلال، بدأت تنظر إلى النظام الملكي على أنه غير قادر على تحقيق العدالة الاجتماعية أو تحسين مستوى المعيشة (Mitchell, 2011, P.55)، فضلا عن أن هذا التوزيع غير المتكافئ للثروة أدى إلى ايجاد بيئة من الاضطرابات السياسية، إذ بات العديد من العراقيين يرون في الثورة أو التغيير الجذري الوسيلة الوحيدة لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية(الفياض، 1997، ص51).

ثانيا: الإصلاحات الزراعية وتحديات التنمية الريفية

كان القطاع الزراعي يمثل أحد أهم القطاعات الاقتصادية في العراق قبل اكتشاف النفط بكميات كبيرة. ومع ذلك، بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الحكومة العراقية في إهمال الزراعة لصالح التركيز على النفط كمصدر رئيس للإيرادات. وعلى الرغم من ذلك، شهدت المدة التي سبقت ثورة 1958م بعض المحاولات الحكومية لتنفيذ إصلاحات زراعية بهدف تحسين أوضاع الفلاحين وزيادة الإنتاج الزراعي(Massad, 2001, P.184)، حاولت الحكومة تطبيق نظام لتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين، وإنهاء النظام الإقطاعي الذي كان يسيطر عليه عدد قليل من الملاك. إلا أن هذه الإصلاحات لم تنجح في تحقيق الأهداف المرجوة؛ بسبب ضعف التنفيذ وسوء التخطيط. وأشار عبدالله نعمان إلى أن "الإصلاحات الزراعية في العراق كانت محاولة لتخفيف التوترات الريفية، إلا أنها لم تكن كافية لمعالجة المشاكل البنيوية التي يعاني منها القطاع الزراعي"(نعمان، 1990، ص130)، وأشار الدوري إلى أن "الإصلاحات الزراعية لم تؤد إلى تحسين جوهري في حياة الفلاحين، بل ظلت السلطة بيد ملاك الأراضي الكبار الذين يسيطرون على النظام الاقتصادي الريفي"(الدوري، 1982، ص98)، وكانت الطبقة الفلاحية تعاني من تركز ملكية الأراضي في أيدي الإقطاعيين، الذين كانوا يسيطرون على معظم الأراضي الزراعية ويستغلون الفلاحين. ولم تسفر محاولات الحكومة لتوزيع الأراضي عن تحسين حقيقي في أوضاع الفلاحين، إذ ظلت المشاكل البنيوية مثل: نقص التكنولوجيا الزراعية والاعتماد على الأساليب التقليدية تحد من الإنتاجية الزراعية. هذه الفجوة الاقتصادية بين الريف والمدن كانت مصدرا آخر للاستياء الشعبي، ولاسيما في ظل تركيز الحكومة على النفط وإهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ثالثا: تأثير التفاوت الاقتصادي على الثورة

كان التفاوت الاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية والمناطق الحضرية والريفية واحدا من أبرز العوامل التي أسهمت في تأجيج الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي أدت في نهاية المطاف إلى الثورة العراقية عام 1958م. واستياء الطبقات الفقيرة والفلاحين من عدم توزيع عادل للثروة والنمو الاقتصادي، فضلا عن فشل الحكومة في تحقيق الإصلاحات الزراعية، أسهم بشكل مباشر في إضعاف النظام الملكي وتعزيز الحركات المناهضة له.

ووفقا لما أشار إليه فيليب مار، "كانت الثورة العراقية نتيجة طبيعية لتراكمات طويلة من الفجوة الاقتصادية وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، وكان الاستياء من توزيع الثروة واحدا من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تفجر الثورة" (Marr, 2012, P.210)، وكانت الثورة تعبيرا عن رغبة واسعة في إعادة توزيع الثروة الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما جعل تأميم النفط أحد الأهداف الرئيسة للحكومة الجديدة بعد الثورة(Anderson, & Stansfield, 2009, P.214) وهو ما يتفق معه الباحث العراقي جلال الحيالي، الذي رأى أن "الاستياء الشعبي المتصاعد من توزيع الثروة كان أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في تصاعد الحركات المعارضة" (الحيالي، 2005، ص240).

وشهد العراق خلال المدة بين الحرب العالمية الثانية وثورة 1958م تحولات اقتصادية كبيرة، كان النفط فيها المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، إلا أن هذا النمو لم يكن شاملا أو عادلا. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والإصلاحات الزراعية، إلا أن الفشل في توزيع الثروة بشكل عادل أدى إلى زيادة التوترات الاجتماعية والاقتصادية. وكانت تلك التوترات من العوامل الرئيسة التي أسهمت في تفجر الثورة العراقية عام 1958م، التي جاءت بتطلعات كبيرة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي بتأميم النفط وإعادة توزيع الثروة(النقيب، 1989، ص152).

إلا أن التحديات السياسية والاجتماعية بعد الثورة، بما في ذلك الانقسامات الداخلية والصراعات على السلطة، أعاقت تحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت الثورة تطمح إلى تحقيقها. وعلى الرغم من ذلك، تظل تلك المدة من تاريخ العراق حاسمة في فهم العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في سياق التبعية الخارجية والنضال لأجل الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية.

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة التحليلية المتعمقة التطورات السياسية والاقتصادية في العراق بين الحرب العالمية الثانية وثورة 1958م، مسلطة الضوء على العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي في تلك المدة المفصلية من تاريخ العراق الحديث. لقد أثبت البحث أن العراق خلال تلك الحقبة كان ساحة لصراع معقد بين قوى داخلية تسعى للإصلاح والتحرر من النفوذ الأجنبي، وقوى خارجية، ولاسيما بريطانيا، التي حاولت تأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية، ولاسيما في قطاع النفط.

وأوضحت الدراسة أن التحولات الاقتصادية كانت متركزة بشكل أساس حول صناعة النفط، التي مثلت محور الاقتصاد العراقي، إلا أن هذه الثروة لم تترجم إلى تنمية شاملة؛ لسوء توزيعها واعتماد الحكومة العراقية على موارد النفط فقط دون تعزيز قطاعات أخرى مثل: الزراعة والصناعة. هذا الفشل في توزيع الثروة أدى إلى تفاقم الفجوة الطبقية بين النخب الحاكمة والأغلبية الشعبية، مما زاد من حدة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

وعلى الصعيد السياسي، كشفت الدراسة أن الهيمنة البريطانية على العراق بعد الحرب العالمية الثانية أسهمت في تعزيز التوترات الداخلية، وظهور حركات سياسية وقومية مناهضة للنظام الملكي وللتبعية الغربية. شكلت هذه الحركات قاعدة مهمة للتغيير السياسي، إذ غذت مطالب الشعب بالإصلاحات السياسية والاجتماعية. وبلغت هذه التوترات ذروتها مع اندلاع ثورة 1958م، التي أنهت النظام الملكي وأعلنت قيام الجمهورية، في محاولة لإقامة نظام جديد يقوم على الاستقلال السياسي والاقتصادي.

وأكدت الدراسة على الدور المحوري للجيش في تحقيق هذا التغيير، إذ أصبح الجيش القوة القادرة على استغلال الغضب الشعبي المتصاعد لتغيير النظام السياسي. وقد كانت الثورة العراقية نقطة تحول حاسمة في تاريخ العراق، فقد سعت القيادة الجديدة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بتأميم النفط وإعادة توزيع الثروة، على الرغم من أن التحديات السياسية الداخلية حالت دون تنفيذ العديد من هذه السياسات على نحو كامل.

وخلصت الدراسة إلى أن التفاعل بين السياسة والاقتصاد في تلك المدة أسهم بشكل مباشر في تأجيج التوترات التي أدت إلى التغيير الجذري في النظام السياسي. وقدمت الدراسة إطارا لفهم العوامل التي تقف وراء التحولات السياسية والاقتصادية، ليس فقط في العراق، بل في دول أخرى تمر بظروف مشابهة من الهيمنة الاستعمارية أو الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن دراسة التطورات في العراق خلال هذه الحقبة تسهم بشكل كبير في فهم العلاقات المعقدة بين الهيمنة الأجنبية، السياسة الاقتصادية، والحركات الاجتماعية. وتفتح المجال لإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول كيفية تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والاستقلال السياسي، وأهمية توزيع الثروة بشكل عادل لتحقيق استقرار سياسي واجتماعي مستدام.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

- **باللغة العربية**

1. الحسني، حسن علي. (2003). التاريخ السياسي للعراق المعاصر. دار الفاروق. بغداد.
2. بطاطو، حنا.(1978). الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت.
3. الحيالي، جلال. (2005). التطورات السياسية في العراق المعاصر. دار الثقافة. عمان.
4. نعمان، عبدالله. (1990). تاريخ العراق السياسي بين الحربين. دار الساقي. بيروت.
5. الفياض، عبد الحميد. (1997). التنمية الاقتصادية في العراق. دار الحكمة. بغداد.
6. نعمان، علي. (1990). الأوضاع الاجتماعية في العراق. مركز دراسات الشرق الأوسط. بغداد.
7. الدوري، عبد العزيز. (1982). التاريخ الاقتصادي للعراق. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد.
8. النقيب، عبد الرحمن. (1989). الأزمات الاقتصادية في العراق. دار العلم. بيروت.

- **باللغة الانكليزية**

1.Clawson, P. (2000). Oil and Iraq's Economy. The Washington Institute for Near East Policy.

2.Dodge, T. (2003). Inventing Iraq: The Failure of Nation-Building and a History Denied. Columbia University Press.

3.Marr, P. (2012). The Modern History of Iraq. Westview Press.

4.Sluglett, P. (1987). Britain in Iraq: Contriving King and Country. Columbia University Press.

5.Anderson, L.، & Stansfield، G. (2009). The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy, or Division?. Palgrave Macmillan.

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

6.Halliday, F. (2005). The Middle East in International Relations: Power، Politics and Ideology. Cambridge University Press.

7.Massad, J. (2001). Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan. Columbia University Press.

8.Mitchell, T. (2011). Carbon Democracy: Political Power in the Age of Oil. Verso Books.

9.Davis, E. (2005). Memories of State: Politics, History, and Collective Identity in Modern Iraq. University of California Press.

10.Eppel, M. (2009). Iraq from Monarchy to Tyranny: From the Hashemites to the Rise of Saddam. University of Florida Press.

11.Simon, R. (1996). Iraq Between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny. Columbia University Press.

12.Simons, G. (2004). Future Iraq: US Policy in Reshaping the Middle East. Routledge.

13.Tripp, C. (2007). A History of Iraq. Cambridge University Press.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Al-Hasani, Hassan Ali. (2003). The political history of contemporary Iraq. Dar Al-Farouk. Baghdad.
2. .2Batatu, Hanna (1978). Old social classes and revolutionary movements in Iraq. Arab Research Foundation. Beirut.
3. Al-Hayali, Jalal. (2005). Political developments in contemporary Iraq. House of Culture. Oman.
4. Noman, Abdullah. (1990). The political history of Iraq between the two wars. Dar Al-Saqi. Beirut.
5. Al-Fayad, Abdel Hamid. (1997). Economic development in Iraq. House of Wisdom. Baghdad.
6. Noman, Ali. (1990). Social conditions in Iraq. Center for Middle East Studies. Baghdad.
7. Al-Douri, Abdul Aziz. (1982). Economic history of Iraq. Ministry of Culture and Information. Baghdad.
8. Captain, Abdul Rahman. (1989). Economic crises in Iraq. House of knowledge. Beirut.